الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٦
المعقودة يوم الإثنين
٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد بيترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/50/SR.6
3 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

95-81455

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد كمال (باكستان): قال إن ثمار الازدهار العالمي المتزايد ليست موزعة توزيعا متكافئا، وقد يكون من النتائج المحتملة لعدم اتخاذ خطوات سريعة لتصحيح تلك الحالة انتشار المجاعات والأوبئة والحروب الأهلية والهجرات الجماعية. وتكمن أسباب الحالة الراهنة إلى حد بعيد في بيئة اقتصادية خارجية، غير مؤاتية لاحتمالات نمو أكثرية البلدان. ومعالجة هذا النمط غير المتكافئ للنمو الاقتصادي العالمي تقتضي تدابير، تكفل إمكانية تنافس جميع البلدان، على قدم المساواة، على نصيب لها في السوق العالمية. وعلى هذا، فإن البلدان المتقدمة النمو تحجم عن الموافقة على أن الحاجة تدعو إلى تدابير محددة على الصعيد العالمي لتحطيم دوامة الفقر.

٢ - وأضاف قائلا إن الشروط المسبقة الثلاثة اللازمة للتنمية هي الحصول على الأموال، والوصول إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا والمهارات. وقد تمخضت جولة أوروغواي عن بعض التقدم نحو بيئة تبادل تجاري أقرب إلى الإنصاف، لكن مصالح البلدان النامية أصابها التهميش. وفي الزراعة، أضفي الطابع الشرعي على الإعانات المالية المكثفة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو مقابل وعود بالإصلاح، أما في الخدمات وهي مجال حافل بالوعود لبلدان مثل بلده - فقد جرى عمليا استبعاد تنقل الأشخاص من التزامات البلدان المتقدمة النمو. وازدادت التدفقات المالية بوجه عام إلى البلدان النامية، لكن ذلك كان بصورة رئيسية بشكل تدفقات مالية خاصة للمضاربة، في حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية سجلت انخفاضا ملموسا. وعلاوة على ذلك، ازدادت عقبات نقل التكنولوجيا بدلا من أن تتناقص.

٣ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة قادرة على أن تضطلع بدور هام في ضمان تنفيذ الشروط المسبقة الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية. وهي لا تزال محفلا لا بديل له لتهيئة توافق الآراء بصدد تدابير تعزيز التنمية.

٤ - السيد ديليني (بابوا غينيا الجديدة): قال إن الاهتمام المولى لإصلاح الجوانب السياسية للأمم المتحدة قد حجب بظله، في الأشهر الأخيرة، مسائل التنمية. على أن جوهر الإصلاح، في نظر وفده، يكمن في إيلاء الصدارة لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من التفاوت بين الأغنياء والفقراء.

٥ - وأضاف قائلا إن كثيرا من البلدان النامية بذلت قصارى جهدها للنهوض بالنمو الاقتصادي الحقيقي. وذكر أن بلده بدأ ببرامج تكيف هيكلي بالغة، وعزز سياساته في مجال الاقتصاد الكلي بما يناسب الاستثمار الأجنبي، وعدل المبادئ التوجيهية للاستثمار لتشجيع تحرير التجارة كما غير تشريعه المتعلق بملكية الأراضي مع الحد من إنفاق القطاع الاجتماعي وزيادة حجم الأموال المنفقة في مجالات أخرى، لزيادة الدخل من النقد الأجنبي.

(السيد ديليني، بابوا غينيا الجديدة)

٦ - ومضى يقول إن حكومته، انسجاما مع الشراكة الجديدة المقامة بين التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، قد اتخذت خطوات جريئة لحماية مواردها الطبيعية الشاسعة، واعتمدت منطقة جنوب المحيط الهادئ مؤخرا مدونة لقواعد السلوك في مجال قطع الأشجار، لتعزيز إدارة استدامة الغابات وإتاحة التصدير المراقب للموارد الحرجية.

٧ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من أن البلدان النامية قد فعلت ما طُلب منها - وكثيرا ما كان ذلك على حساب مواطنيها - فإنه لا يزال على البلدان المتقدمة النمو أن تؤدي بالكامل المساعدات التي وعدت بها في مؤتمر ريو. والمساعدة الإنمائية ليست إحسانا، بل هي جزء من صفقة الشراكة الجماعية. فإن الشركاء من البلدان المتقدمة النمو ومن البلدان النامية على حد سواء قد أصبحوا يعولون على بعضهم بعض، والعلاقة التي تربط فيما بينهم على أهمية كبرى لمستقبل خطة للتنمية.

٨ - السيد آيوا (نيجيريا): قال إن وفده يولي أشد الاهتمام لمسألة التعاون الاقتصادي الدولي. وفوائد النمو الذي حدث مؤخرا في الاقتصاد العالمي لم توزع توزيعا متكافئا فيما بين البلدان، وهذا اتجاه لا يدعو إلى التفاؤل بالنظر إلى استقرار الاقتصاد العالمي. ورأى أن ذلك يدعو إلى شعور متجدد بالشراكة والتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٩ - وأضاف قائلا إن الجهود الرامية إلى تعزيز النمو والتنمية لا تزال تحبطها أسعار للسلع منخفضة، وتضاؤل تدفقات الموارد، وعدم وجود استثمارات، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا والنظم النقدية والمالية العالمية التي لا يمكن التكهن بها وعبء الديون الخارجية الباهظ. ويقدر ما لأفريقيا من ديون خارجية بمبلغ ٣٢٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة، وما لم يبذل جهد حاسم لحل هذه المشكلة، تبقى احتمالات نموها الاقتصادي وتنميتها قاتمة. ووفده يؤكد أن من الأمور الماسة للمجتمع الدولي أن يفي بالتزامه لأفريقيا، بتنفيذ البرامج الواردة في خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

١٠ - ومضى يقول إن كوكبة المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا يبرز قلق المجتمع الدولي إزاء ضرورة التصدي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية الحرجة، ووفده يرحب بالتوصيات والمقررات التي انبثقت عن تلك المؤتمرات. والوفد يؤيد أيضا التوصية بعقد مؤتمر دولي بصدد تعاون بلدان الجنوب فيما بينها، فضلا عن مسألة الهجرة الدولية والتنمية. وفي عالم يتنامى فيه التكافل، تكون التنمية مسؤولية مشتركة.

١١ - ثم أوضح أن التنمية، بالنظر إلى أفريقيا، هي مسألة حفظ البقاء؛ ولذلك فإن نيجيريا ترحب بالجهد الجاري لإعداد خطة للتنمية وتؤيد هذا الجهد، وينبغي أن توفر الخطة إطارا لتعزيز وتنفيذ الالتزامات الدولية القائمة بمشاركة حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

(السيد آيوا، نيجيريا)

١٢ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد الجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة وإنعاشها، لكنه ينظر ببالغ القلق إلى أية خطوة ترمي إلى إلغاء وكالات إنمائية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. فقد أثبتت هاتان المؤسستان قدرتهما على المساهمة في عملية التنمية، لما فيه صالح البلدان النامية بصورة خاصة والاقتصاد العالمي بوجه عام.

١٣ - السيد دانش - يزدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن من الواضح، في عالم يتسم بالتكافل، أن احتمالات النمو الاقتصادي والاجتماعي مرهونة بسياسات البلدان فرادى، لكنها تتوقف أيضا على فعالية سياسات الاقتصاد الكلي. والآمال بوجود شراكة عالمية طال انتظارها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما كان سائدا في العالم النامي في نهاية الحرب الباردة، قد خبا نورها. فلم تتحقق تدفقات موارد جديدة كما أن أشكالا جديدة للنزعة الحمائية وفرض الشروط تعيق تنفيذ الاتفاقات القائمة. وبالرغم من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعبئة مواردها الداخلية لتلبية احتياجاتها الأساسية، لا يزال هناك على الصعيد الدولي قيود غير مقبولة بقيت بدون تغيير. ومشاركة البلدان النامية الكاملة والفعّالة في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي هي أمر محتم، إذا كان يراد تهيئة بيئة اقتصادية دولية، مؤاتية للنمو الاقتصادي في بلدان العالم النامية.

١٤ - وأضاف أن إيران تولي أهمية كبرى لتعاون بلدان الجنوب فيما بينها وترى أن انعقاد مؤتمر دولي في هذا الصدد يمثل تدبيرا ملموسا لتعزيز ذلك التفاعل الهام فإن من شأن مزيد من التعاون والتنسيق فيما بين البلدان النامية أن يهيئ قاعدة وطيدة للتعويل الجماعي على الذات.

١٥ - ومضى يقول إن خطة التنمية التي يجري إعدادها حاليا ينبغي أن تتّبع أسلوبا موجها نحو العمل ونهجا كليا للتصدي لتحديات التنمية وينبغي أن تضع مسألة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية في صميم اهتمامات المنظمة. والإصلاحات المؤسسية اللازمة لتنفيذ ومتابعة تلك الخطة، مع أنها هامة، يجب ألا يحجب ظلها الاحتياجات الماسة للبلدان النامية.

١٦ - واستطرد قائلا إن مسؤولية مكافحة تردي البيئة تقع بصورة رئيسية على عاتق البلدان المتقدمة النمو التي لا تتوافر في أنماط إنتاجها واستهلاكها أسباب البقاء ويجب أن تلام إلى حد بعيد عن هذا التردي، وهي تحاول مع ذلك استخدام الحماية البيئية ذريعة لفرض شروط غير واقعية على صناعات البلدان النامية ومنتجاتها. وذكر أن تلك الشروط فضلا عن الحواجز غير المتصلة بالتعرفة الجمركية كالبنود الاجتماعية، مخالفة لمبادئ منظمة التجارة العالمية التي أنشئت حديثا.

(السيد دانش - يزدي، جمهورية إيران الإسلامية)

١٧ - وأشار كذلك إلى أن التدابير الاقتصادية القمعية والإجراءات التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو من طرف واحد ضد البلدان النامية تتعارض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية. ويجب على المجتمع الدولي أن يقضي على هذه الممارسات غير القانونية.

١٨ - وأوجز قائلا إن العناصر الرئيسية التي يرتهن بها نشوء اقتصاد عالمي عادل هي بيئة اقتصادية دولية مؤاتية؛ ووصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو؛ وحل مشكلة الديون الخارجية؛ والقضاء على الأشكال الجديدة للنزعة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتخصيص الموارد بصورة وافية وعادلة من قبل المؤسسات المالية الدولية؛ ونقل التكنولوجيا بشروط ميسَّرة وتفضيلية؛ واتخاذ تدابير لتعزيز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجان الإقليمية؛ والتنسيق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية؛ وقيام نظام تجاري عالمي يستند إلى القانون ويكون قابلا للتكهن به ولا تمييز فيه؛ وتوفير موارد مالية إضافية حريزة؛ وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحافظات المالية في جميع البلدان النامية.

١٩ - السيد بيدروزو كويستا (كوبا): قال إن نهاية الحرب الباردة، واتخاذ الاقتصاد طابعا عالميا وعكس الاتجاهات السلبية التي شهدتها بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الثمانينات قد أدت، فيما يبدو، إلى تفاؤل مبالغ فيه. وفي الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، ينبغي للجنة أن تجري استعراضا متعمقا لمركز التعاون الإنمائي الدولي وللأوضاع الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الدولي الذي لا يزال في جوهره يتسم بالبعد عن العدل وبالتمييز.

٢٠ - وأردف قائلا إنه، بالرغم من مساهمات منظمة الأمم المتحدة الهامة في التنمية على مدى العقود الخمسة من وجودها، فإن عدم تحقيق الأهداف والالتزامات المحددة في استراتيجيات إنمائية دولية شتى، ومشاكل تنفيذ خطة التنمية الجديدة للأمم المتحدة في أفريقيا في التسعينات والإخفاق - في فترة أحدث عهدا - في تنفيذ الالتزامات المعلنة في كثير من المؤتمرات الدولية المعقودة إلى اليوم، ولا سيما في مجال التمويل، كلها يجعل من الواضح ما هي العقبات التي تواجهها المنظمة في جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

٢١ - وتابع يقول إن الانخفاض المطَّرد في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية للتنمية لا يزال يقوض مصداقية المنظومة.

٢٢ - ثم بيَّن أن سياسات تحرير الاقتصاد والتكيف، التي اعتمدها كثير من البلدان النامية بناء على طلب المؤسسات المالية الدولية، قد ثبت عدم قدرتها على التوفيق بين أهداف استقرار الاقتصاد الكلي

(السيد بيدروزو كويستا، كوبا)

والتنمية الاجتماعية. وبدلا من ذلك، وسّعت هذه السياسات الثغرات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان وما بينها وكان من جرائها، في معظم الحالات، أن تفاقمت حالة قطاعات المجتمع الفقيرة والمستضعفة. إن تحرير الاقتصاد العالمي وتحرير الأسواق المالية من الضوابط والقواعد جعل من الأصعب استخدام الوسائل الاقتصادية لتعزيز الأهداف الاجتماعية وبيّن مدى ضعف البلدان النامية أمام تدفقات رؤوس الأموال المستخدمة للمضاربة.

٢٣ - واستطرد قائلا إن أزمة الديون الخارجية والتردي الحقيقي لشروط التبادل التجاري والإبقاء على القيود المفروضة على التجارة والتكنولوجيا والتمويل لا تزال تعيق جهود البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تحافظ بعض البلدان المتقدمة النمو من طرف واحد على تدابير اقتصادية قسرية ضد البلدان النامية، مما يحول دون مشاركتها مشاركة أنشط في التجارة العالمية. ولن يكون من الممكن إقامة شراكة جديدة ما لم تباشر البلدان في حوار سياسي متجدد يتجاوز الخطابات المألوفة.

٢٤ - السيد زيمانسكي (بولندا): قال إنه ينبغي للجمعية العامة أن تكثف عملها على "خطة للتنمية"، نظرا لكثرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تبرز حاليا بوضوح في جميع أنحاء العالم. ونهج التناول المتكامل الذي ينبغي أن تتسم به تلك الخطة ينبغي أن ينعكس، بشكل مؤسسي في دمج اللجنتين: الثانية والثالثة.

٢٥ - وأردف قائلا إنه لا بد، في سبيل الربط فيما بين حفظ السلام والمساعدة الإنسانية والتنمية، من أن يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعاونا بصورة أوثق مع مجلس الأمن، في أمور، منها أن يقدم إليه تقارير عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الهامة بصفة خاصة للسلام والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى تعاون دولي أوثق بكثير، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتعزيز التنمية في أفريقيا. وقد طُرحت بعض الأفكار التجديدية في ذلك الصدد، مثل تمديد الأجزاء الرفيعة المستوى لدورات المجلس، لكي ما يتاح للوزراء اعتماد تدابير محددة ودعوة ممثلي المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص إلى المشاركة في المناقشات الرفيعة المستوى.

٢٦ - وتابع قائلا إن هناك جهودا جارية، تُبذل لإعادة تحديد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الحالة السياسية الجديدة، بما يشمل تغييرات في عمله، موضوعا وأسلوبا على حد سواء. وعلى سبيل المثال، وافق المجلس فعلا على اتخاذ خطوات لكفالة متابعة منسقة للمؤتمرات الدولية المتعلقة بمسائل اقتصادية واجتماعية وما يتصل بها من مسائل، بأمور، منها عقد اجتماعات دورية بصدد قضايا محددة، وإسناد دور هام للجان الإقليمية في مساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات المقدمة إلى تلك المؤتمرات.

(السيد زيمانسكي، بولندا)

٢٧ - واستطرد إنه ينبغي للأمم المتحدة، في سبيل تحقيق الحد الأدنى من التكاليف الاجتماعية التي تتكبدها البلدان القائمة حاليا بالانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، أن تتيح لهذه البلدان فرص الاستفادة من المعلومات عن خبراتها وأفضل الممارسات الدولية. وتؤمن بولندا إيمانا راسخا بأن من شأن الجهود الوطنية المبذولة في سبيل تحرير الاقتصاد أن تهيئ بيئة اقتصادية إيجابية وترسي الأسس اللازمة للنمو في المستقبل، كما تؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود. أما بولندا، فقد حققت أعلى معدل نمو اقتصادي في أوروبا، فضلا عن زيادة إنتاجية اليد العاملة وتنمية القطاع الخاص. ولما كان الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي قد أعلنا استعدادهما لفتح بناهما الهيكلية أمام بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإن بولندا تقوم حاليا بتكييف مؤسساتها القائمة استجابة للمقتضيات الجديدة.

٢٨ - واختتم قائلا إن بولندا قد أيدت عقد مؤتمرات عالمية في التسعينات، وهي ترى أن تنفيذ مقررات تلك الاجتماعات وتوصياتها ينبغي أن ترصده الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. على أنه لا يمكن تنفيذ تلك التوصيات بصورة ناجحة بدون مشاركة أكبر من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ورحب، في هذا الصدد، بإنشاء مرفق البيئة العالمي، الذي تنفّذ سياساته بمشاركة البنك الدولي الكاملة.

٢٩ - السيد كاماشو أوميستي (بوليفيا): قال إنه يجب ألا يفوت اللجنة أن واجبها الأول هو تجاه الإنسانية ككل، لأن المسائل التي تناقشها تمس حياة البشر في جميع أنحاء العالم. ومع أن أساليب عملها بحاجة إلى تحسين، فيجب ألا يثبط همتها طول الوقت اللازم للتوصل إلى اتفاقات ولوضعها موضع التنفيذ العملي.

٣٠ - وأضاف يقول إنه، نظرا للجهود التي تبذلها حاليا معظم البلدان لتكييف بناها الهيكلية ومؤسساتها بما يلائم المقتضيات الراهنة لاقتصاد العالم، فإن الاتجاه الجاري نحو الحد من التعاون والتمويل قد برز كمفاجأة. وخطة التنمية، التي ينبغي أن تنجز في الدورة الجارية، يجب أن تسترشد به الحكومات كدليل في هذا المجال.

٣١ - وبعد أن حلل بإيجاز أسباب نجاح "خطة مارشال" التي كانت تعتبر أحيانا نموذجا للتعاون في العصر الحديث، لاحظ أن الأمم المتحدة - وهي مركز محوري للتعاون الدولي - تتيح إطارا مؤسسيا ملائما لخطة عالمية ترمي إلى القضاء على الفقر. وأكد في نفس الوقت أنه يجب على كل بلد أن يكفل قدرة بناه الهيكلية الداخلية على تأدية دورها. وفي سبيل ذلك، أنشأت بوليفيا وزارة للتنمية المستدامة ووزارة للتنمية البشرية.

٣٢ - ثم بين أن بوليفيا حافظت على استقرار الاقتصاد الكلي منذ عام ١٩٨٥، كما يظهر من معدل التضخم فيها، وهو أدنى معدل في العالم. وقد باشرت بمرحلة ثانية للإصلاحات الهيكلية، التي تتضمن

(السيد كاماشو أوميستي، بوليفيا)

برنامج تكوين لرأس المال، مصمما لاجتذاب الاستثمار الخاص إلى قطاعات كانت تديرها بصورة تقليدية مؤسسات الدولة، ولتحديث إدارتها؛ وبرنامجا لمشاركة المواطنين، يجري بموجبه نقل إدارة وموارد الخدمات العامة الأساسية إلى المجتمعات المحلية الحضرية والريفية وللسكان الأصليين؛ وبرنامج إصلاح للتعليم يراعي التنوع الإثني والثقافي ويتيح التعليم بلغتين.

٣٣ - واختتم قائلا إن بوليفيا عرضت، في سبيل إعطاء خطتها الوطنية زخما جديدا والمساهمة بنشاط في الخطط الإقليمية التي يجري إعدادها، أن تستضيف مؤتمر القمة الثاني للأمريكتين، المعني بالتنمية المستدامة، والمقرر أن ينعقد في النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

٣٤ - السيد حسني (مصر): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٥ - وبعد أن لاحظ أن السلام والاستقرار والأمن لا يمكن أن تسود في عالم تمزقه حالات ظلم صارخة وثغرة دائمة الاتساع في مستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، قال إنه يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بالدور الذي تفرضه ولايتها، في سبيل تصحيح هذه الحالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد تحبطها حاليا إجراءات غير مقبولة تعود إلى الظهور وتستهدف إدخال شروط جديدة على التعاون الاقتصادي الدولي، وفيها، بالإضافة إلى ذلك، تعد على السيادة الوطنية. وبعد أن لاحظ أن المستوى الحالي لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية هو أدنى مستوى شهدته هذه المساعدات خلال عشر سنوات، قال إن المواراد المخصصة لإنتاج وتخزين أسلحة الدمار الجماعي ستكون أفضل استخداما إذا استُعملت لأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في البلدان النامية.

٣٦ - وأضاف قائلا إن هناك حاجة ماسة إلى رسم سياسات وإيجاد حلول دائمة لمشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وخاصة في أفريقيا.

٣٧ - وأعرب عن أمله في أن تكون إحدى المهام الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية تصحيح أوجه اختلال التوازن في التجارة وتذليل العقبات القائمة في سبيل التجارة الحرة وفي أن يعقد اتفاق تعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية على جناح السرعة. وكرر أيضا تأييد وفده لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

(السيد حسني، مصر)

٣٨ - ومضى يقول إنه يجب إجراء استعراض شامل لدور وموارد وبنية المؤسسات المالية الدولية. وينبغي استعراض برامج التكيف الهيكلي التي أعدتها مؤسسات بريتون وودز، بما يخفض التكاليف الاجتماعية في كثير من البلدان النامية إلى الحد الأدنى. ومن الضروري أيضا زيادة التفاعل والتنسيق بين تلك المؤسسات وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة. وبعد أن رحب بالدعوة إلى تعزيز تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، دعا إلى بذل جهود مضاعفة لإعادة تنظيم اقتصادات بلدان أفريقيا، وبالتالي إلى تعزيز التكامل الإقليمي. وقال في ذلك الصدد إنه ينبغي تعزيز دور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتخصيص موارد إضافية لها.

٣٩ - وتابع قائلا إن السعي إلى إعداد خطة للتنمية متوازنة عالميا ينبغي أن يركز لا على المصالح القطرية والإقليمية وحسب، بل على شراكة حقيقية أيضا، تستهدف تحقيق الحق في التنمية لجميع الشعوب، ولا سيما للبلدان النامية. والإصلاح المرتقب داخل الأمم المتحدة يجب أن يمكنها من أن تتصدى تصديا كاملا للاهتمامات الحقيقية لأكثرية أعضائها الساحقة، ويجب العودة إلى مركزية المسائل المتصلة بالتنمية في الأمم المتحدة مع تعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بذلك الدور.

٤٠ - واستطرد قائلا إن من الأمور الأساسية إنشاء آليات متابعة فعالة، بما يضمن تنفيذ الالتزامات والتوصيات المتفق عليها في مختلف المؤتمرات العالمية التي عقدت في السنوات القليلة الماضية، في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، إن من الأمور الإيجابية عقد مؤتمر دولي يُعنى بتمويل التنمية.

٤١ - ثم ذكر أنه ينبغي للجهات المانحة أن تزيد مواردها المخصصة لتمويل الأنشطة التنفيذية الإنمائية للأمم المتحدة على أساس متواصل يمكن التنبؤ به ومؤكد. وعلى غرار ذلك، ينبغي أن يفضي تنقيح الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى تخصيص موارد إضافية لتنفيذ البرامج والأنشطة المحددة في الولاية، ولا سيما الأنشطة الإنمائية.

٤٢ - واختتم قائلا إن عملية السلام في الشرق الأوسط قد أوجدت آفاق تعاون اقتصادي، من شأنه أن يستخدم استخداما منتجا موارد المنطقة البشرية والمادية. ومصر تصبو إلى إحلال سلام شامل، عادل ودائم، لتحرير هذه الإمكانيات بإطلاقها، لما فيه فائدة جميع الأطراف المعنية.

٤٣ - السيد ويزنومورتي (إندونيسيا): قال إنه بالرغم من أن الحالة الاقتصادية العالمية قد تحسنت، فإن الركود والتهميش الاقتصاديين مستمران في البلدان النامية، ولا يزال عدد من السكان يتجاوز البليونين يعيشون في فقر مدقع. ولا تزال مديونيات البلدان النامية ترتفع، مما يزيد من اتساع الثغرة القائمة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو.

٤٤ - وأضاف قائلا إن خطة التنمية ينبغي أن توفر إطارا لسياسات تنفيذ الالتزامات الدولية القائمة، المتصلة بالأموال والديون الخارجية والتجارة الدولية والعلم والتكنولوجيا. وينبغي أيضا أن يُكفل استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور رئيسي في التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يقوم إصلاح الأمم المتحدة الجاري على أساس مبدأ المشاركة العالمية لجميع الدول الأعضاء في المنظمة وتحقيق ديمقراطيتها. وكل اقتراح يتوخى تقويض تلك المبادئ أو دور الأمم المتحدة في عملية التنمية هو اقتراح غير مقبول. ومن الأهمية بمكان أيضا للأمم المتحدة أن تتعاون تعاونا أوثق مع مؤسسات بريتون وودز.

٤٥ - وأردف قائلا إن ثمة مجالا في التجارة الدولية لمحاولة بارزة هي الأخذ بنزعة حمائية تتنكر بأقنعة متنوعة، كاشتراط شروط تتعلق بالبيئة، وقوانين العمل، وحقوق الإنسان وغير ذلك من الأحكام الاجتماعية المخالفة للوثيقة الختامية الصادرة عن جولة أوروغواي. ولا يشكل ذلك عقبة لتحقيق كامل لنظام تبادل تجاري شفاف ومنفتح يمكن التنبؤ به ولا تمييز فيه وحسب، بل قد يقوض أيضا إلى حد بعيد النمو الاقتصادي العالمي. وندرة التدفقات المالية الخارجية وانعدام إمكانية التنبؤ بها يعيقان أيضا تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنمية مستدامة. وفي هذا الصدد، يجب أن يولي المجتمع الدولي على سبيل الأولوية اهتماما للحالة الحرجة في أفريقيا.

٤٦ - وذكر أيضا أنه، في سبيل ضمان حل دائم لأزمة الديون المتمادية، لا بد من ترتيب نهائي يتيح للبلدان المعنية أن تستأنف نموها.

٤٧ - وتابع قائلا إنه ينبغي، في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي للجميع أن تقام شراكة عالمية حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والواقع أن هذه الفكرة قد حظيت بالموافقة، على نحو ما يعكس قرار الجمعية العامة ٩٥/٤٩. ولذلك ينبغي بذل قصارى الجهد للمضي قدما بهذه العملية. وأخيرا، لما كان لا مناص عن تعاون بلدان الجنوب فيما بينها لدفع عجلة تعويل البلدان النامية الجماعية على الذات، وجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لتعزيز تعاون بلدان الجنوب فيما بينها.

٤٨ - السيد نور (الإمارات العربية المتحدة): قال إن التعاون الاقتصادي الدولي هو عامل أساسي لضمان السلام والاستقرار لجميع الشعوب. وبالرغم من تطورات مشجعة طرأت على الاقتصاد العالمي، فإن البلدان النامية لا تزال تتأثر على نحو سلبي بعبء ثقيل للديون، ومعدلات غير مؤاتية لصرف العملة ومشاكل تتعلق

(السيد نور، الإمارات العربية المتحدة)

بنقل التكنولوجيا. إن محنة كثير من البلدان النامية ماضية في التفاقم، مع ما يتبع ذلك من تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي والسلام والاستقرار في العالم.

٤٩ - ومضى يقول إن وفده يؤيد الخطوات التي يجري اتخاذها لإعادة هيكلة الأمم المتحدة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجال تعزيز قدرتها فيما يتصل بالبحث وتحليل السياسات والأنشطة التنفيذية والمساعدة الإنسانية. ويجب أن يحترم هذا الجهد التنظيمي احتراما كاملا ما للأمم المتحدة من طابع عالمي، ومبادئ مساواة الدول في صنع القرار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتوزيع الجغرافي العادل في الهيئات صاحبة القرار.

٥٠ - وتابع قائلا إن الأنشطة المضطلع بها لتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا والمقررات التي ستتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) يجب أن تحترم ما لكل دولة ومجتمع من سمات ثقافية ودينية خاصة.

٥١ - واستطرد قائلا إن حكومته، هي من الأطراف الموقعة على الاتفاق الذي أنشئت بموجبه منظمة التجارة العالمية، وهي تتطلع إلى نظام اقتصادي دولي محسن يقضي على حواجز التجارة الحرة ويزيد من فرص الوصول إلى الأسواق ويحد من تهميش البلدان النامية. وبلده قد أكد أهمية التنمية البشرية في أنشطة تنميته الاقتصادية والاجتماعية؛ وقدم الدعم لبعض المشاريع الإنمائية في كثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا في أفريقيا وآسيا، بغية تعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

٥٢ - السيد عبد الله (تونس): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٣ - وبعد أن أبرز ما يوليه وفده من أهمية لمسألة الهجرة الدولية، قال إن هذه الظاهرة، مع أنها توفر فوائد للبلدان المضيفة وبلدان المنشأ على حد سواء، فإنها تثير بعض الصعوبات التي تنشأ بالنظر إلى ما للمهاجرين من حقوق إنسان أساسية وإلى حقوق الإنسان بوجه عام. ولذلك، فإنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعقد مؤتمرا يُعنى بالهجرة الدولية والتنمية، بغية استنباط حلول للمشاكل التي تتمخض عنها هذه الظاهرة.

٥٤ - وأضاف قائلا إن بلده لم يأل جهدا خلال السنوات الـ ٣٠ الماضية في تعزيزه التعاون لمحاربة جميع أشكال التبعية والتخلف الإنمائي في أفريقيا وسيواصل عمله لتحقيق تلك الأهداف. وقد اتفقت بلدان أفريقيا، في اتفاقات تعاون إقليمية شتى، على أن تستخدم مواردها الطبيعية والبشرية استخداما أمثل.

(السيد عبد الله، تونس)

ورحّب بكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي ركّز على أفريقيا في مناقشته العامة سنة ١٩٩٥ وأكد ضرورة اتخاذ تدابير متابعة ملموسة لتيسير تنمية تلك القارة.

٥٥ - ثم انتقل إلى العمل الجاري على خطة للتنمية، فقال إن وفده يرحب بتوافق الآراء الذي برز، مؤكدا الحاجة إلى شراكة جديدة فيما بين الأمم، تركز على التنمية المستدامة وتجعل الفرد في صميم جهود التنمية. وينبغي للتكافل المتعاظم فيما بين الأمم أن يحث جميع البلدان، ولا سيما أغناها، على استنباط أشكال جديدة للتعاون في القرن المقبل.

٥٦ - ومضى يقول إن تزايد العولمة في العلاقات الدولية يتيح أيضا فرصة للأمم المتحدة لتدعم طابعها العالمي وإسهامها في التنمية. وفي سبيل ذلك، ينبغي لمؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة التعاون على نحو أوسع وزيادة عدد أنشطتهما المشتركة بغية ترشيد مساهماتها في التنمية. ولا بد من تحسين تقسيم العمل، ولا سيما في مجال اتخاذ القرار السياسي والمجال التنفيذي.

٥٧ - ثم ذكر أن التحديات التي واجهت البلدان النامية في بيئة اقتصادية عالمية متحسنة - مثل السباق لتأمين أسواق واجتذاب استثمارات أجنبية والحصول على تكنولوجيا - قد تتبين فائدتها بشرط أن تتمكن تلك البلدان من مواءمة اقتصاداتها مع مقتضيات السوق العالمية. وبالتالي، فلا بد من التعاون الإقليمي والأقاليمي. وفي سبيل ذلك، أعد أعضاء اتحاد المغرب العربي عددا من اتفاقات التعاون، تكلل بإنشاء منطقة تجارة حرة، وهي خطوة ستفضي - على ما يرجو وفده - إلى تكامل في المنطقة يتزايد يوما بعد يوم.

٥٨ - وأردف قائلا إن الاستقرار والأمن والتنمية هي مسؤولية مشتركة لجميع الأمم، وعلى البلدان الغنية أن تسعى إلى الحد من أوجه اختلال التوازن فيما بين الشعوب. وستستفيد البلدان المانحة أيضا من هذا التعاون، على المدى المتوسط والبعيد.

٥٩ - وتابع قائلا إن بلده قد جعل من التعاون مع شركائه الأوروبيين أولوية، ووقع مع الاتحاد الأوروبي اتفاقا بشأن المشاركة يدعو إلى إقامة منطقة تجارة حرة. وسيربط هذا الاتفاق اقتصاد بلده على نحو وثيق باقتصاد شركائه في الشمال.

٦٠ - واستطرد قائلا إن بلده، إدراكا منه لما يوليه من أولوية للبعدين الإنساني والثقافي للعلاقات الدولية، قد عمل بعزم على تعزيز روابطه السياسية والثقافية مع بلدان حوض البحر المتوسط. وتم الاضطلاع بتلك الجهود في إطار عقد أبرم لأجل التقدم والتنمية، هدفه إقامة نظام جديد، يُبنى على أساس الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية والأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥